وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ.

المركز الجامعيّ عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة–

معهد الآداب واللّغات.

قسم اللّغة والأدب العربيّ.

مُحَاضَرَاتٌ فِي مَادّة

(الْقِبَاسِ وَالاشْتِقَاق)

المستوى: ماستر السّنة الثّانية

تخصّص: لسانيّات عربيّة

الأفواج: (1-2)

المدرّج: رقم05

إعداد الدّكتور: فاتح مرزوق

2024/2023

المحاضرة الثّالثة:

(القيـاس الشّـــاذّ)

1.مفهوم الشّاذ في اللّغة والاصطلاح:

1.1.لغة: ورد في معجم تاج العروس المعنى اللّغويّ (للشّاذ) الانفراد؛ حيث يقول: "شذّ عنه يشذّ ويشِذُّ ويشيذ شذوذا: انفرد عن الجمهور؛ فهو شاذّ، وأشذّه غيره"[1].

والمعنى نفسه يرده (ابن منظور) في اللّسان بقوله: "هو ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن أصحابه، وكذلك كلّ شيء منفرد؛ فهو شاذّ"[2].

2.1.اصطلاحا: الشّاذّ: ورد تعريف الشّاذّ في الاصطلاح عند تعاريف كثيرة تنصبّ كلّها حول الخروج عن القواعد المسموعة من كلام العرب، نورد منها الآتي:

- **القاضي علي بن محمد الجرجاني (816هـ):** "الشّاذّ ما يكون مخالفا للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، والشّاذ على نوعين: مقبول، وشاذّ مردود؛ فأمّا الشّاذّ فهو الّذي يجئ على خلاف القياس ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا الشّاذ المردود فهو الّذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا النّادر فهو الّذي يكون وجوده قليلا سواء أخالف القياس أولا"[3]

- **محمد سمير نجيب اللّبدي:** "هو الخروج عن القياس، وعدم الاتّساق مع المألوف من القواعد العامّة أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته"[4].

مصطلحات حول الشّاذ: سنحاول تبيان أهم المصطلحات التي ذكرها النّحاة واللّغويّون لـ(الشّاذ):

---

[1] الجوهري، تاج العروس وصحاح العربيّة، تح: عبد الغفور عطار، ط3. بيروت: 1990، دار العلم للملايين، ج2، مادّة (ش ذ ذ)

[2] ابن منظور، لسان العرب، د.ط. بيروت: د.ت، دار الصادر، ج3، مادّة (ش ذ ذ)

[3] علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، تح: عبد المنعم الحفني، د.ط. القاهرة: د.ت، دار الرشاد، ص141

[4] محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة، ط1. بيروت: 1985، مؤسسة الرسالة، ص113

- **أبو عمرو بن العلاء (156هـ): يسمّيه بـ(المخالفة):** "أنّ سائلا سأل ابا عمرو بن العلاء: خبّرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل في كلام العرب كلّه؟ فقال: لا قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهي حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني: لغات"[1].

- **سيبويه (180هـ): يسمّيه بـ(الشّاذ، النّادر، لا يقاس عليه):** ورد في مواضع مختلفة من كتابه؛ إذ يقول: "فإنّما هذه الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليه، ولكن الأكثر يقاس عليه"[2] وفي قوله: "وهذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التّضعيف، وليس بمطّرد"[3] وقوله أيضا: "وقد تركوا التّغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذّ"[4] و"وإنّما طلبنا وعرقا كالشّواذ لقلّتها"[5].

- **سعيد بن مسعدة الأخفش (215هـ): يسمّيه بـ(القليل، النّادر):** ود في قوله: "وهي قبيحة؛ لأنّ (فَعْلاً) لا يجمع على (فُعُل) إلاّ قليلا نادرا"[6] وقد ذكر هذا المصطلح في معرِض حديثة عن جمع (رُهُن) على (رَهُن).

- **أبو عثمان المازنيّ (247هـ): يسمّيه (المخالفة، الشّاذّ):** وذلك في قوله: "فإنْ قلت: فقد جاء مزيدا فإنّما هو شاذّ، فإنّما يحفظ هذا"[7] وقوله: "فإنّا لم نسمعهما معتلتين في اللّغة، وربّ وربّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء في هذان ولا تقسه، فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك"[8].

ونلحظ من خلال ما أوردناه الخلط القائم في مصطلح الشّاذ أنّهم لم يولوا اهتماما كبيرا ببط المصطلح؛ غير أنّا نجد **(العَيْني)** يذكر قولا يبين فيه الخلاف بين مصطلح (الشاذّ والنّادر والقليل والمطّرد) في قوله: "فإنْ سُئِل عن الشّاذّ والقليل والنّادر والضّعيف والكثير والغالب أجيب

---

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط3. القاهرة: 1966، مكتبة الانجلو المصريّة، ص11.

[2] سيبويه، الكتاب، ج4، ص8

[3] نفسه، ص424

[4] نفسه، ج3، ص339

[5] نفسه، ج4، 124

[6] سعيدة بن مسعدة (الأخفش)، تح: فائز فارس، معاني القرآن الكريم، ط1. الكويت: 1979، المطبعة العصريّة، ج1، ص19

[7] ابن جنّي، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1. مصر: 1954، إدارة إحياء التّراث القديم، ج1، ص275

[8] نفسه، ص276

بأنّ الشّاذّ: ما يكون وجوده كثيران ولكن يكون خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلّة، والنّادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، ولا فرق بين القليل والنّادر في الحقيقة، والضّعيف هو الّذي لم يصل حكمه إلى الثّبوت، والكثير ما شاع وجوده والغالب كون الشّيء على تلك الصّفة"[1].

ومن المحدثين الّذين تناولوا القياس (محمد خضر الحسين) حيث يرى أنّ النحاة عند استقراء كلام العرب وجدوا أنّه لا ينفك عن شيئين اثنين: المطّردِ والشّاذ؛ إذ يقول: "إنّ النّحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين: قسمٍ اشتُهر استعماله وكثرت نظائره؛ فجعلوه: قياسا مطّردا، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس؛ لقلّته، وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشّذوذ، ووقفوه على السّماع لا لأنّه غير فصيح؛ بل لأنّهم علموا أنّ العرب لم تقصد بذلك القليل أنْ يُقاس عليه"[2]. وعليه؛ فإنّ الكلام العربيّ لا يفتأ ينفك عن أمرين:

- المطّرد= مشهور الاستعمال، كثير النّظائر؛
- الشّاذ= لم يظهر فيه وجه القياس، وكثير المخالفة.

2.أسباب حدوث الشّذوذ في الدّرس اللّغويّ: سبقت الإشارة إلى أنّ الشّذوذ ما قلّ وندر وانفرد به جماعة من العلماء سواء تعلّق الأمر بالقياس أم السّماع، ولكن قد يكون لهذا الشّذوذ أسباب في غالبها الأعم نذكرها في نُقاط آتية:

- **أمن اللّبس:** إنّ المتمعّن للظّواهر الصّرفيّة والأحكام النّحويّة يلحظ أنّ فيها اختلافًا في بعض القواعد؛ بل شذوذا في التّقعيد، ولعلّ هذا يعود لسبب يقتضيه المقام والسّياقات المختلفة وسنحاول تبيان بعض الظّواهر الصّرفيّة الّتي يرجع سببها إلى ما سبقت الإشارة إليه:

- **المسجِد والمسجَد:** ممّا هو معروف أنّ اسم المكان على وزن (مَفْعَل) بفتح العين كـ(مسجِد) والأصل بفتح العين (مَسْجَد) فهذا أصل القياس، ولكن السّماع بكسر العين، ولربّما لرفع اللّبس بين الدّلالات المختلفة، وقد أشار (سيبويه) لهذه الصّيغة قائلا: "وأمّا المَسْجِد) بكسر الجيم، فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السّجود، وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت

[1] بدر الدّين العيني، شرح المراح في التّصريف، تح: عد الستار جواد، ص41

[2] محمد الخضر حسين، القياس في اللّغة العربيّة، د.ط. القاهرة: 1353، المطبعة السّلفيّة، ص31

(مسجَد)"[1]. والبيّن أنّ هناك فرقا بين دلالة الفعل ودلالة الاسم. وهذا راجع للمعنى الخفيّ في اللّفظة.

والأمر ذاته في صيغة (مَفعَلة) كـ(مقبُرَة) و(مَقْبَرة) بضمّ الباء وفتحها، وهذا لربّما من الأخطاء الشّهيرة في الاستعمال. وهذا ما صرّح به (العينيّ) بقوله: "والقول نفسه في ما جاء فيه على وزن (مَفْعُلة) والقياس الصّرفيّ فيه (مَفْعَلة) قالوا: (مَقْبُرة) بضم الباء والقياس الفتح فيها؛ فالمقبُرة على غير قياس؛ موضع تجمع فيه القبور، ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا: (مَقْبَرَة) على القياس"[2].

- **التّخفيف:** من الظّواهر الصّرفيّة والنّحوية المعروفة لدى العلماء، ولقيت حظّها من الدّراسة والتّقنين، وبخاصّة في الجانب الصّرفيّ، والتّخفيف بيّن ومعروف من حيث اللّفظُ ومن حيث المعنى؛ ويعدّ (سيبويه) ممّن اشار لهذه الظّاهرة بقوله: "اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال اثقل من الأسماء .... واعلم أنّ النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، والمذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث"[3].

ولنا أنْ نذكر ها هنا مثالا لتوضيح مثل وزن (فَعْل+ فَعِل) فالقياس يستدعي في حال الجمع (فُعول) كـ(سَيْف= سُيُوف) ولكن سُمع وزن (فَعْل) في أثناء الجمع (سَقْف= سُقُف) و(نَمِر= نُمُر) والحقيقة "ليس ذا بابه؛ إذ القياس فيه أنْ يجمع على (فُعُول) فيقال (نُمُور) و(سُقُوف) إلاّ أنّ الحركات المتماثلة من ضمّتين وواو يحدث ثقلا في النّطق؛ فحذفت الواو من (فُعُول) للتّخفيف من هذا الثّقل فأصبحت صورة الجمع الجديدة (فُعُلا)"[4] ومثلها كثير في الدّرس الصّرفيّ مثل الإعلال بالحذف وغيره من النّماذج العربيّة المبثوثة في أمّات الكتب.

- **الرّخصة/ الضّرورة الشّعريّة:** القاعدة الشهيرة تقول: (يجوز للشّاعر ما لا يجوز للنّاثر) وهي تلجُ ضمن المخالفة للقياس والمسموع في الغالب؛ وهنا يظهر تكسير القيود المعروفة،

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، ص90

[2] بدر الدّين العيني، شرح المراح في التّصريف، ص133

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص20 فما بعدها.

[4] حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، ط1. عمّان: 2006، دار جرير، ص43.

والأحكام المألوفة، وحقّ لهم ذلك؛ على حدّ قول (ابن فارس) في كتابه الصّاحبيّ؛ حيث يقول: "الشّعراء أمراء الكلام ... وأنّ للشّاعر أنْ يأتي في شعره بما لا يجوز"[1]. ونبين هنا بدليل من قول أحد الشّعراء الّذين أظهروا حرف العلّة –في الفعل المعتلّ– في حالة الجزم:

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَاد

والبيّن في قول الشّاعر إظهار (الياء) في الفعل (يأتيك) هو في حالة الجزم؛ لأنّ الفعل المعتلّ الآخر والقياس النّحويّ يستدعي حذفه، وهذا يعدّ من الشّاذّ في القول "غير أنّ الشّاعر اضطرّ إلى تصحيح المعتلّ في سبيل المحافظة على الوزن؛ فالبيت من الوافر، واتّباع قواعد الصّرف يخلّ بموسيقا الشّعريّة للبيت"[2]. الواضح أنّ الشّاعر هو المصدر والمدوّنة الّتي أُخِذت منها اللّغة؛ والمحتجّ به؛ بل هو النَّمْذَجة الحيّة للّغة العالية، ولكن يقع منهم ما وقع، وهذا دليل على أنّ النّحاة قد أخذوا على كاهلهم هذا الأمر؛ فجعلوا منه ضرورة حتميّة، ورخصة من الرّخص الّتي يعتدّ بها.

3.قَوْلُ المُحْدَثِيـنَ فِي الشَّـاذّ: قد كان للمحدثين رأيٌ في قضيّة الشّذوذ في الدّرس اللّغويّ؛ فلكل رأيه سنوردها باختصار:

- **عبارة عن ركام لغويّ/ تطوّر للظّواهر اللّغويّة:** أشار إلى قضية الشّاذّ في اللّغة من القضايا الّتي ترتكز على الرّكام اللّغويّ، وقد أشار لمثل هذا الباحث (رمضان عبد التّواب) حيث يقول: "وهو ما نسمّيه نحن اليوم: الرّكام اللّغويّ للظّواهر المندثرة في اللّغة"[3]. كما عدّ قضيّة الشّاذّ ضربا من التّطوّر للّغة، ويحمل رأية جديدة؛ بل تعدّ حلقة جديدة تعمل على الإثراء اللّغويّ؛ إذ يقول: "وإمّا أنْ يكون هذا الشّذوذ بداية وإرهاصا لتطوّر جديد لظاهرة من الظّواهر تسود حلقة تالية وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة"[4] .

---

[1] ابن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص275.

[2] حسين عباس الرفايعة، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، ط4. عمان: 2006، دار جرير، ص58.

[3] رمضان عبد التّواب، التّطوّر اللّغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ط3. مصر: 1998، مكتبة الخانجي، ص12.

[4] رمضان عبد التّواب، بحوث ومقالات في اللّغة، ط1. مصر: 1982، مكتبة الخانجي، ص58

- **تضييق للمدوّنة اللّغويّة:** يرى بعض المحدثين أنّ الشّذوذ الوارد في الدّرس اللّغويّ إنّما يسهم في تضييق القياس، وهنا يؤدّي إلى تضييق المدوّنة، وبخاصّة لتحديدهم الفترة الزّمنية والمكانيّة؛ بل إنّه السّبب الرّئيس في ظهور الشّذوذ اللّغويّ، وقد صرّح به (صبحي الصّالح) قائلا: "ضيّقوا على أنفسهم بالفترة الزّمنيّة، ولغة قريش. من هنا وقع الشّذوذ"[1] وليس هذا قول (صبحي الصالح) فحسب بل ذهب هذا الرأي (عبد الله المبارك) في أنّ الصّيغ الّتي شذّت إنّما هي إثراء للّغة في مجال النّحو والصّرف، ولكن ما لبث غفل عنها اللّغويّون ولم يولوها اهتماما وفي هذا يقول: "أنّها صيغ جديدة حديثة المولد، ولكنّها لم ترَ النّور حتّى هاجمها النّحاة واللّغويّون حين تدوين اللّغة والنّحو وضبطوها على تلك الحال، فحالوا بينها وبين المسير، ووقفوا دون نموّها على اعتبار أنّهم وجدوها عند أصحابها العرب هكذا، محدودة العدد، ولم يراعوا أنّها كانت في بدء نموّها وأوّل نشأتها"[2] يتبين من هذه الأقوال أنّ الشّذوذ محمدة دون العلماء الأوائل ولكن لم يولوه اعتبارا ولم يكّزوا على دراسته وتتبّعه رغم أنّه كان في البُدايات الأُول.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الرأيين الّذين سبقت الإشارة إليهما لم يمل إليهما (حسين عباس الرفاعية) مظنّة منه بأنّه رأي لا يخضع للتّطبيقات والبراهين وفي هذا يصرّح: "ولست أميل إلى تعليل الشّاذّ بـ(الرّكام اللّغويّ) أو (التّطوّر الجديد لمرحلة جديدة) لأنّهما أمران مفترضان، لا تعززهما التّطبيقات، والأدلّة والبراهين ولا يقطع بصحة كلّ منهما؛ لأنّهما يحتاجان لدراسة تاريخيّة تتعلّق بحياة تلك المفردات الشّاذّة"[3].

---

[1] صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ط9. بيروت: 1981، دار العلم للملايين، ص35

[2] محمد المبارك، فقه اللّغة وخصائص العربيّة (دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد والتّوليد)، د.ط. بيروت: 2005، دار الفكر، ص130

[3] حسين عباس الرفاعيّة، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، ص79